

تسرب الطلبة ذوي الإعاقة من المدارس الحكومية: المرحلة الدراسية الأساسية في محافظة جرش



معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا، تشرين الأول 2022

تأتي ورقة السياسات هذه ضمن البرنامج التدريبي: "نحو المشاركة الشاملة للنساء المهمشات والأشخاص من ذوي الإعاقة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية"، المُنفذ من قبل معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا وبالشراكة مع IM الشريك السويدي للتنمية. يهدف البرنامج إلى إكساب 20 متدرباً ومتدربةً المهارات والأدوات اللازمة لكسب التأييد حول القضايا التي تهم النساء المهمشات والأشخاص ذوي الإعاقة عن طريق إنتاج أوراق سياسات تُعنى بالفئتين السابقتين على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

يعكس المشروع آراء المؤلفين وليس بالضرورة وجهة نظر معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا.

شروط إعادة النشر: لا يجوز إعادة نشر أي معلومات من هذا المشروع كلياً أو جزئياً وبأي وسيلة دون موافقة مسبقة من معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا. للحصول على موافقة المعهد يُرجى مراسلة قسم الاتصال على البريد الإلكتروني: info@wana.jo

نشر بواسطة معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا، الجمعية العلمية الملكية، عمان – الأردن

المؤلفون: ختام قواقزة، دعاء الشبلي، محمد أبو العدس، معاذ الخطاطبة

التدقيق: حياة الشوبكي، يارا سعادة

التنسيق والتصميم: Chuang, Chun-Chiao

صورة الغلاف: CNN.com

طُبِعَ في عمان، الأردن

جميع الحقوق محفوظة لمعهد غرب آسيا وشمال أفريقيا، الأردن © 2022

جدول المحتويات

4	1 الملخص التنفيذي
5	2 منهجية الورقة
5	3 مقدمة
6	4 المصطلحات الرئيسية
8	5 الإطار القانوني
10	6 التحديات ومناقشتها
10	6.1 شجرة المشكلات
11	6.2 مناقشة التحديات
11	6.2.1 ضعف الترتيبات التيسيرية المعقولة لاستقبال الطلبة من ذوي الإعاقة
11	6.2.2 ضعف الأشكال الميسرة التعليمية الخاصة بالطلبة من ذوي الإعاقة
11	6.2.3 النظرة المجتمعية السلبية اتجاه الأشخاص من ذوي الإعاقة
12	6.2.4 ضعف تأهيل الكادر التدريسي في التعامل السليم مع الطلبة من ذوي الإعاقة
12	6.3 أثر التحديات على الطلاب المتسربين
12	6.3.1 الآثار الاجتماعية
12	6.3.2 الآثار النفسية
13	7 الخيارات والبدائل

1 الملخص التنفيذي

رصد تقرير مشترك أصدرته اليونيسف مع وزارة التربية والتعليم أعداد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس في المملكة الأردنية والتي شكلت ما نسبته 4.7% ممن تتراوح أعمارهم بين 6 و11 عامًا، كما يوجد ما مجموعه 112.016 طفلاً في الأردن وبنسبة 6.2% غير مُلتحقين في المدارس من الصف الأول حتى العاشر.¹ هذا التقرير يُظهر بوضوح وجود أسبابٍ عدّة تدفع الطلبة لعدم الالتحاق أو الانسحاب من المدارس (التسرب المدرسي). تعتبر مشكلة التسرب المدرسي من المشاكل الاجتماعية التي تؤثر على الأساسات التربوية للأطفال كما تؤثر على مستقبل المجتمع ككل، غالباً التوجهات البحثية لدراسة هذه المشكلة تسلط الضوء على فئات محددة من الأطفال، ونادراً ما يتم دراستها بما يخص الأطفال من ذوي الإعاقة.

هدفت الورقة إلى دراسة واقع التسرب المدرسي بين الطلبة من ذوي الإعاقة من المرحلة الدراسية الأساسية في المدارس الحكومية في محافظة جرش، والكشف عن أسباب هذه المشكلة ومدى تأثيرها عليهم، إلى جانب تقديم مجموعة من التوصيات لصناع القرار؛ للتخفيف من وطأة هذه المشكلة، والمساهمة في رفع نسبة الطلبة المُلتحقين في المدارس وبالتالي تحسين أوضاعهم اجتماعياً واقتصادياً.

أظهرت نتائج الورقة عدّة من التحديات التي تُواجه الطلبة من ذوي الإعاقة؛ الأمر الذي يدفع الطلبة من ذوي الإعاقة إلى الانسحاب من المدارس. اشتملت هذه التحديات العديد من الجوانب، منها: (1) الجانب الثقافي والصورة النمطية السلبية اتجاه الطلبة من ذوي الإعاقة من قبل بعض الطلبة والأساتذة. (2) تحديات خدماتية تتعلق بمستوى التهيئة البيئية وإمكانية الوصول والترتيبات التيسيرية للبيئة الصفية والمدرسية بما يتناسب مع احتياجاتهم. (3) وجود عدد من التحديات في إلزامية تنفيذ التشريعات والقوانين ذات العلاقة في تعليم الأطفال من ذوي الإعاقة. (4) ندرة برامج التوعية المقدمة للأطفال من ذوي الإعاقة وأهاليهم حول أهمية التعليم وخطورة التسرب المدرسي على الطلبة من ذوي الإعاقة.

توصلت الورقة إلى عددٍ من التوصيات المُقترحة المُوجهة إلى صُنّاع القرار وراسمي السياسات في قطاع التعليم وبخصوص الطلبة من ذوي الإعاقة؛ للتخفيف من التحديات التي دفعت الطلبة إلى التسرب من المدارس، هذه التوصيات تمثلت بما يلي:

- أولاً: تنفيذ التشريعات القانونية الخاصة بتعليم الأشخاص من ذوي الإعاقة بالتعاون بين المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص من ذوي الإعاقة ووزارة التربية والتعليم.
- ثانياً: إعداد وتأهيل المعلمين في إتيكيت التعامل مع الطلبة من ذوي الإعاقة بالتعاون بين المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ووزارة التربية والتعليم وأكاديمية الملكة رانيا لتدريب المعلمين، إلى جانب المراكز الأخرى التي تُعنى بتدريب المعلمين.
- ثالثاً: توظيف تكنولوجيا التعليم في تدريس الطلبة من ذوي الإعاقة بالتعاون بين المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص من ذوي الإعاقة ووزارة التربية والتعليم ووزارة الاقتصاد الرقمي والريادة.

¹ تقرير مشترك أصدرته اليونيسف ووزارة التربية والتعليم، كانون الأول 2020.

<https://www.unicef.org/jordan/ar-البيانات-حول-الأطفال-خارج-المدارس-في-الأردن-قبل-جائحة-كوفيد-19/البيانات>
التقرير - بإحدث-البيانات-حول-الأطفال-خارج-المدارس-في-الأردن-قبل-جائحة-كوفيد-19/البيانات
الصحفية

طالباً وطالبة عام 1952-1953 إلى 1102651 طالباً وطالبة عام 2021، أي أن عدد الطلبة تضاعف بنسبة عالية وملحوظة. وارتفع عدد المعلمين من 4442 معلماً ومعلمة عام 1952-1953 إلى 39653 معلماً ومعلمة عام 2021.³

على الرغم من أهمية البرامج التنموية الموجهة في قطاع التعليم في الأردن وآثارها الواضحة بحسب الإحصائيات أعلاه، لا يزال قطاع التعليم عمومًا، والمدارس خصوصًا، يواجه عددًا من التحديات التي تُجبر الطلبة للتسرب من التعليم لتصبح المؤسسات التعليمية بيئة غير جاذبة للطلبة، وتزداد هذه التحديات عمقاً على الطلبة من ذوي الإعاقة.

تنتشر ظاهرة التسرب المدرسي في العديد من المجتمعات، فهي تظهر جلياً في كافة المراحل التعليمية وجميع أنماط المؤسسات التعليمية وبين أوساط الطلبة ذكوراً وإناثاً بصورة متفاوتة، هذه الظاهرة ما هي إلا نتاج لتفاعل تراكمي بين الأسباب التربوية والأسرية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تدفع الطالب للإنسحاب من النظام التعليمي لتترك أثراً على الصعيد الفردي والأسري والمجتمعي.

في الأردن وبحسب التقرير السنوي الدراسي 2018-2019 بلغ عدد الطلبة المُتسربين في المملكة من الصف الأول حتى العاشر 6708 وبنسبة 0.38%،⁴ وعلى صعيد محافظة جرش بحسب ما وُرد في البرنامج التنموي لمحافظة جرش 2017-2019 بلغت نسبة التسرب من المدارس في محافظة جرش 0.49%،⁵ ذلك يُظهر لنا كُبر حجم الظاهرة في جرش مقارنة بالنسبة الإجمالية في المملكة.

على صعيد تسرب الأشخاص من ذوي الإعاقة من المدارس لا توجد هناك أي إحصائيات أو أرقام رسمية توثق عدد المتسربين من المدارس من ذوي الإعاقة، والمشكلة حُددت بناءً على الملاحظة المباشرة للباحثين من محافظة جرش.

4 المصطلحات الرئيسية

لأغراض الورقة تم اعتماد المُصطلحات التالية:

التعليم الأساسي (الإلزامي): "يُعتبر التعليم الأساسي قاعدة للتعليم وأساساً لبناء الوحدة الوطنية والقومية وتنمية القدرات والميول الذاتية وتوجيه الطلاب في ضوئها، وتهدف هذه المرحلة إلى تحقيق الأهداف العامة للتربية، وإعداد المواطن في مختلف الجوانب الشخصية والجسمية والعقلية والروحية والوجدانية والاجتماعية. يُقبل الطالب في السنة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي إذا أتمّ السنة السادسة من عمره في نهاية كانون الأول من العام الدراسي الذي يُقبل فيه، ولا يُفصل الطالب من التعليم قبل إتمام السادسة عشر من عمره، ويستثنى من ذلك من كانت به حالة صحية خاصة بناءً على تقرير من اللجنة الطبية المختصة."⁶

³ الكتاب الإحصائي السنوي 2021، دائرة الإحصاءات العامة الأردنية.

http://dosweb.dos.gov.jo/databank/yearbook/YearBook_2021/YearBook_2021edu.pdf

⁴ التقرير الإحصائي للعام الدراسي 2018-2019، وزارة التربية والتعليم.

https://moe.gov.jo/sites/default/files/ltqryr_lhsyy_llm_ldrsv_2018-2019.pdf

⁵ البرنامج التنموي لمحافظة جرش، 2017-2019، وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

https://www.mop.gov.jo/ebv4.0/root_storage/ar/eb_list_page.2019-2017.pdf

⁶ الموقع الرسمي لوزارة التربية والتعليم الأردنية. <https://moe.gov.jo/node/15782>

التمييز على أساس الإعاقة: "أي تمييز أو استبعاد أو تقييد على أساس الإعاقة يكون عَرَضُهُ أو أثاره إضعاف أو إحباط الاعتراف بكافة حقوق الإنسان والحريات الأساسية أو التمتع بها أو ممارستها، على قَدَم المساواة مع الآخرين، في الميادين السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو المدنية أو أي ميدان آخر، ويشمل جميع أشكال التمييز، بما في ذلك الحرمان من ترتيبات تيسيرية معقولة."⁷

الأشخاص من ذوي الإعاقة: "كل شخص لديه قُصور طويل الأمد في الوظائف الجسدية أو الحسية أو الذهنية أو النفسية أو العصبية، يُحَوّل نتيجة تداخله مع العوائق المادية والحواجز السلوكية دون قيام الشخص بأحد نشاطات الحياة الرئيسية، أو ممارسة أحد الحقوق، أو إحدى الحريات الأساسية باستقلال."⁸

الترتيبات التيسيرية المعقولة: "تعديل الظروف البيئية من حيث الزمان والمكان لتمكين الشخص من ذوي الإعاقة من ممارسة أحد الحقوق أو إحدى الحريات أو تحقيق الوصول إلى إحدى الخدمات على أساس العدالة مع الآخرين."⁹

إمكانية الوصول: "تهيئة المباني والطرق والمرافق وغيرها من الأماكن العامة والخاصة المتاحة للجمهور، وموائمتها وفقاً لكودات متطلبات البناء للأشخاص ذوي الإعاقة والصادرة بموجب أحكام القانون البناء الوطني الأردني وأي معايير خاصة يصدرها أو يعتمدها المجلس."¹⁰

التسرب المدرسي: "عدم التحاق الأطفال الذين هم بعمر التعليم بالمدرسة، أو تركها دون إكمال المرحلة التعليمية التي يدرس بها بنجاح، سواء كان ذلك برغبتهم أو نتيجة لعوامل أخرى، كذلك عدم المُواظبة على الدوام لعالمٍ أو أكثر."¹¹

النهج الحقوقي: "هو النهج المرتبط بحقوق الإنسان يتعامل مع قضية الأشخاص من ذوي الإعاقة بقضية حقوقية تستند للقانون بحيث أن الدولة هي المسؤولة عن إعطاء الأشخاص من ذوي الإعاقة جميع الحقوق، والوزارات والهيئات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني تكون معنية أن تعطي الحقوق بوصفها حقوق مُستندة للقانون وليس منح أو مَنه من أحد. ونهج الخدمات المُقدمة فيه عبارة عن حقوق وليست خدمات وتكون مستدامة شاملة مثل: الصيانة ومتابعة صحية، ولا يكون فيها مَنه أو عطف بل يتم التعامل مع الشخص من ذوي الإعاقة بكامل الأهلية القانونية."¹²

النهج الرعائي: "هو النهج الذي يعتمد بشكلٍ أساسي على التعامل مع قضية الأشخاص من ذوي الإعاقة بوصفها قضية إنسانية وصحية تحتاج إلى رعاية المجتمع وعطف الجمعيات الخيرية وحتى الهيئات الحكومية، ويعتمد هذا النهج على أسلوب غير مُستدام فهو يعتمد على تقديم خدمات غير مستدامة تكون مؤقتة للأشخاص من ذوي الإعاقة مثل: منح الكراسي وتقديم المساعدات المالية... الخ ولا يوجد استراتيجية وطنية متكاملة مُستدامة، ويغلب عليه اتباع أسلوب الشفقة."¹³

⁷ الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، المادة رقم (2).

⁸ قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم 20 لعام 2017، المادة رقم (3).

⁹ قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم 20 لعام 2017، المادة رقم (2).

¹⁰ قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم 20 لعام 2017، المادة رقم (2).

¹¹ الناصر، عبد الله سهو. 2014، التسرب من التعليم: الطريق المفتوح نحو عمل الأطفال، الأردن.

¹² المجالي، تقي. 2017، حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في التشريع الأردني: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير منشورة، جامعة مؤتة، الأردن.

¹³ المجالي، تقي. 2017، المرجع نفسه.

5 الإطار القانوني

أكدت المواثيق الدولية لحقوق الإنسان على حق التعليم، بوصفه حقاً أساسياً من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق حياة كريمة، كما كفلت هذه المواثيق حق التعليم لجميع الأفراد بشكلٍ عادل دون تمييز بينهم بما في ذلك الأشخاص من ذوي الإعاقة.

دولياً، كفل العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي صادق عليه الأردن والتزم به عام 1976 في المادة رقم (2) بأن تكون ممارسة الحقوق خالية من أي تمييز بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو غير ذلك من الأسباب بما فيها الإعاقة، كما اشتمل هذا العهد على المادة رقم (13) التي تقتضي بوجوب الدول الأطراف في جعل التعليم إلزامياً ومُتاحاً للجميع مؤكدةً بذلك أن التعليم هو الأساس في التنمية الانسانية الشاملة. كما أكدت اتفاقية حقوق الطفل الصادرة عن الأمم المتحدة في المادة رقم (28) بوجوب إلزامية التعليم الابتدائي وإتاحته للجميع.¹⁴

بالإضافة إلى تأكيد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة رقم (26) على أهمية التعليم لجميع أفراد المجتمع، كما يجب أن يُوفّر التعليم مجاناً على الأقل في المرحلتين الابتدائية والإعدادية، مع إلزامية التعليم في المرحلة الابتدائية، وإتاحة التعليم الفني والمهني للعموم، كما يجب أن يستهدف التعليم التنمية الكاملة لشخصية الإنسان مع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

بحسب خطة التنمية المستدامة لعام 2030، الهدف الرابع ينص على ضمان التعليم مدى الحياة للجميع، مع السعي إلى ضمان تمتع جميع الفتيات والفتيان بتعليم ابتدائي وثنوي مجاني، وإتاحة الفرصة لهم للحصول على نوعية جيدة من النماء والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائي لاستعدادهم للتعليم الابتدائي. كما أكد الهدف بالقضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة بما في ذلك الأشخاص من ذوي الإعاقة، مع توافر مرافق تعليمية تراعي الفروق بين الجنسين والإعاقة والأطفال، ورفع مستوى المرافق التعليمية القائمة وتهيئة بيئة تعليمية فعالة وآمنة وخالية من العنف للجميع.¹⁵

ما سبق يُظهر لنا أن حقوق الأشخاص من ذوي الإعاقة تم التأكيد عليها بشكلٍ غير مُباشر من خلال التأكيد على حقوق وحريات الإنسان، لتأتي الاتفاقية الدولية للأشخاص ذوي الإعاقة مؤكدةً عليها بشكلٍ مُباشر، فأكدت المادة رقم (5) على مساواة الأشخاص من ذوي الإعاقة أمام القانون، وحظر التمييز القائم على أساس الإعاقة، مع كفالة توافر الترتيبات التيسيرية المعقولة للأشخاص ذوي الإعاقة. كما أكدت المادة رقم (24) من نفس الاتفاقية على حق الأشخاص من ذوي الإعاقة في التعليم مع ضرورة كفالة نظام تعليمي جامعاً على جميع المستويات، وتعلماً مدى الحياة مع توفير جميع الترتيبات التيسيرية المعقولة وإمكانية الوصول والأشكال الميسرة اللازمة لتحقيق ذلك.

محلياً، كفل الدستور الأردني في الفقرة الثالثة من المادة رقم (6) في حق التعليم من خلال "تكفل الدولة العمل والتعليم ضمن حدود امكانياتها وتكفل الطمأنينة وتكافؤ الفرص لجميع الأردنيين"، وعليه يعد التعليم حقاً متأسل في الدستور، قد تكفلت

¹⁴ اتفاقية حقوق الطفل، <https://www.unicef.org/ar/%D9%86%D8%B5->

¹⁵ أهداف التنمية المستدامة، <https://jordan.un.org/ar/sdgs>

الدولة ومنذ تأسيسها في العمل على تحقيقه من خلال التشريعات والقوانين الناطقة له، كما نصت المادة رقم (20) من الدستور على إلزامية ومجانبة التعليم للأردنيين في المدارس الحكومية.¹⁶

وبحسب المادة (9) من قانون وزارة التربية والتعليم رقم (3) لعام 1994 يعد "التعليم الأساسي قاعدةً للتعليم وعاملاً أساسياً في بناء الوحدة الوطنية والقومية وتنمية القدرات والميول وتوجيه الطلبة في ضوئها."

وفي ضوء قانون حقوق الأشخاص من ذوي الإعاقة رقم 20 لعام 2017¹⁷ والذي يمتاز بشموليته لجميع الجوانب الحقوقية للأشخاص ذوي الإعاقة، أكدت المادة رقم (4) منه على دمج الأشخاص من ذوي الإعاقة وقبولهم في شتى مناحي الحياة باعتبارهم جزءاً من طبيعة التنوع البشري، كما أشارت إلى مبدأ تكافؤ الفرص للأشخاص من ذوي الإعاقة وضمان توفير الترتيبات التيسيرية المعقولة والأشكال المُيسرة وإمكانية الوصول والتصميم الشامل للأشخاص من ذوي الإعاقة باعتبارها من المتطلبات الضرورية لممارستهم حقوقهم وحرّياتهم والتأكد من توفيرها في المؤسسات التعليمية الخاصة.

أدرجت وزارة التربية والتعليم في الخطة الاستراتيجية للتعليم عام 2018-2022،¹⁸ والاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية ما بين عامي 2016-2025،¹⁹ أهدافاً تتعلق برفع نسبة التحاق الطلبة من ذوي الإعاقة والنهوض بالتعليم ليشمل جميع الطلبة دون تمييز ليصبح تعليماً نوعياً يُواكب التطور العالمي، استناداً إلى مجموعة من القيم والمبادئ والتشريعات والأسس التي تؤكد ضمان تمتع الطلبة من ذوي الإعاقة بالمواطنة الكاملة والحقوق غير المنقوصة في مجال التعليم والوصول بهم إلى أقصى الإمكانيات والقدرات وتقديم الخدمات لهم على أساس تكافؤ الفرص وعدم التمييز، مع التأكيد على أنّ الطلبة من ذوي الإعاقة هم جزءاً من المجتمع الطلابي والعملية التعليمية.

¹⁶ للاطلاع على الدستور الأردني عبر الرابط التالي:

<https://representatives.jo/Ar/Pages/الدستور>

¹⁷ للاطلاع على قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم 20 لعام 2017 عبر الرابط التالي:

<http://hcd.gov.jo/ar/content/قانون-حقوق-الأشخاص-ذوي-الإعاقة>

¹⁸ للاطلاع على الاستراتيجية الوطنية للتعليم 2018-2022 عبر الرابط التالي:

https://moe.gov.jo/sites/default/files/kht_lwzr_lstrtyj_ltltyl - 2018-2022.pdf

¹⁹ للاطلاع على الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية 2016-2025 عبر الرابط التالي:

https://www.mohe.gov.jo/ebv4.0/root_storage/ar/eb_list_page/الخطة_التفصيلية_لقطاع_التعليم_العالي_ضمن_الاستراتيجية_2016-2025.pdf

6 التحديات ومناقشتها

6.1 شجرة المشكلات²⁰



²⁰ "منهجية لتحديد المشكلة وأسبابها وآثارها، الجذع يمثل المشكلة الرئيسية، والجذور تُمثل أسباب المشكلة الأساسية، والفروع تُمثل الآثار الناتجة عن المشكلة".

<https://sswm.info/ar/taxonomy/term/2647/problem-tree-analysis>

6.2 مناقشة التحديات

أظهرت نتائج الجلسة النقاشية التي عُقدت مع أهالي الطلبة من ذوي الإعاقة من المرحلة الدراسية الأساسية، والمقابلات المعمقة مع الخبراء والمُختصين مواجهة الطلبة من ذوي الإعاقة تحدياتٍ عديدة في البيئة المدرسية تدفع بهم إلى التسرب من المدرسة، مؤثراً بذلك على العديد من جوانب حياتهم الاجتماعية والاقتصادية والأسرية والنفسية، هذه التحديات تمثلت بالآتي:

6.2.1 ضعف الترتيبات التيسيرية المعقولة لاستقبال الطلبة من ذوي الإعاقة

يُعد ضعف الترتيبات التيسيرية أحد التحديات الأساسية التي تُجد من وصول الطلبة من ذوي الإعاقة إلى المدارس، يبدأ الدمج الحقيقي للطلبة من ذوي الإعاقة من تهيئة المدارس كتهيئة البنى التحتية والمرافق الصحية والغرف الصفية المُراعية لاحتياجات الطلبة من ذوي الإعاقة المُختلفة والتي تضمن تنقلهم داخل المؤسسة التعليمية بكل أمانٍ ويُسر. على سبيل الذكر يؤكد على هذا التحدي مدير أحد المدارس الحكومية في جرش بقوله: "تجهيزات المدرسة للطلاب من ذوي الإعاقة مش تجهيزات كاملة 100%". إلى جانب ذلك أشارت خبيرة في حقوق الأشخاص من ذوي الإعاقة على عدم جاهزية المدارس بما يتناسب مع احتياجات الطلبة من ذوي الإعاقة، بقولها: "عدم تهيئة المدارس للتعليم الدامج، بمعنى مدارسنا غير مهيأة لاستقبال الأطفال من ذوي الإعاقة من حيث البنية التحتية والتسهيلات البيئية والترتيبات التيسيرية". تنتبه من المقابلات المُجرأة إلى وجود ضعف في جاهزية عدد من المدارس الحكومية في محافظة جرش لاستقبال الطلبة من ذوي الإعاقة.

6.2.2 ضعف الأشكال المُيسرة التعليمية الخاصة بالطلبة من ذوي الإعاقة

ضعف الأشكال المُيسرة على الصعيد التعليمي في المدارس الحكومية في الأردن عموماً وفي محافظة جرش على وجه الخصوص، يَظهر جلياً في أكثر من ناحية، لا يوجد تطوير للمناهج التعليمية بما يتناسب مع الاحتياجات التعليمية الخاصة بالأطفال من ذوي الإعاقة، حيث يؤكد مدير أحد المدارس الحكومية على عدم وجود كتب بلغة برايل تتناسب مع احتياجات الطلبة من ذوي الإعاقة البصرية بقوله: "شو المدارس بتقدم للطلبة من ذوي الإعاقة البصرية!! ما في إشي... حتى طريقة بريل أو إشي هيك ممكن يساعده، ما فيه حتى التسجيلات أنه الدروس تكون كلها مسجلة صوتياً ما في". وفي نفس السياق أضافت والدة أحد الطلاب من ذوي الإعاقة عدم توفر الأشكال التعليمية المُيسرة سيؤدي إلى ضعف مُشاركة الطفل في عملية التعلم والفهم بالشكل السليم، بقولها: "الكتب المدرسية عندي فاضية ما في تأسيس، انسخ يلا... حط علامات. ما براعي هذا الطفل حالة خاصة الطفل الضعيف".

6.2.3 النظرة المجتمعية السلبية اتجاه الأشخاص من ذوي الإعاقة

نال الأشخاص من ذوي الإعاقة اهتمام العديد من المنظمات والمعاهدات الدولية والوطنية في ميادين التعلم والمعرفة، هذا الاهتمام أدى إلى توجيه النظر إلى الأشخاص من ذوي الإعاقة، من منظور حقوقي وليس رعائي، مع التأكيد على تمتعهم بكامل حقوقهم. على الرغم من ذلك، لا يزال الأشخاص من ذوي الإعاقة يواجهون تحدياتٍ في الميدان الثقافي الاجتماعي وتغيير الصورة النمطية المرسومة إزائهم. فُيعاني الطلبة في محافظة جرش من التعرض للتمييز والنظرة الرعائية اتجاههم من قبل بعض أقرانهم ومعلميهم، ويوضح ذلك أحد أولياء الأمور بقوله: "بصيرو بيتنمروا، وما برضو يحكو معه...وبقولك

مريض نفسي". فيدفعهم ذلك إلى محاولة إخفاء أنفسهم أو إخفاء إعاقتهم ويؤكد على ذلك ما أضافه أحد أولياء الأمور المشاركين قائلاً: "ابني يقول بدي البس عباية وشال عشان ما حدا يعرفني أنا لا بدي مركز ولا المدرسة ما بدي."

6.2.4 ضعف تأهيل الكادر التدريسي في التعامل مع الطلبة من ذوي الإعاقة

ضعف الخبرة وإتيكيت التعامل مع الأشخاص من ذوي الإعاقة لدى الكادر التدريسي انعكس على التعامل مع الطلبة من ذوي الإعاقة بما لا يتناسب مع احتياجاتهم الخاصة، تحدث أحد مدراء المدارس الحكومية حول ذلك قائلاً: "لا يوجد معلمين مهنيين للتعامل مع الطلبة من ذوي الإعاقة."

كما يمتد ضعف تأهيل الكادر التدريسي في ممارسة التنمر والألفاظ السيئة اتجاه الطلبة من ذوي الإعاقة، حيث أكدت أحد أمهات الطلبة من ذوي الإعاقة قائلةً: "الأساتذة أنفسهم يتنمر على الأطفال، يقول ابنك معاق كذاب"، وتؤكد سيدة أخرى على تكريس الأفكار الرعائية لدى الأساتذة حول الطلبة من ذوي الإعاقة وأن وجودهم ينبغي أن يكون في المراكز التأهيلية وليس في المدارس، وذلك بقولها: "يلي عندهم إعاقة... أنت تبع مركز...". أي يتم مُعابرتهم بكونهم مرتادين لمراكز الأشخاص من ذوي الإعاقة.

6.3 أثر التحديات على الطلاب المتسربين

التحديات سابقة الذكر، انعكست على الأشخاص من ذوي الإعاقة بشكلٍ مباشر، كما يلي:

6.3.1 الآثار الاجتماعية

استمرار الصورة النمطية السائدة السلبية اتجاه الأشخاص من ذوي الإعاقة، التي تستند على المنهج الرعائي والتي لا تتجاوز حدود "العطف" فقط، ذلك دفع الطلبة من ذوي الإعاقة في العزلة عن المجتمع والخوف من الاندماج مع أقرانهم، إلى جانب شعور بعض أهالي الأطفال من ذوي الإعاقة بالوصمة الاجتماعية، وبالتالي منع أبنائهم وتحديدًا الإناث من الاندماج في المجتمع. في هذا السياق تحدثت خبيرة في شؤون الأشخاص من ذوي الإعاقة قائلةً: "التحديات التي يتواجهها الفتاة أكثر من الذكر وهاد يرجع لثقافتنا المجتمعية، مازالت تنظر أن الأولوية للذكور هاد من منظور ثقافة مجتمعية." كما أضاف مدير أحد المدارس الحكومية في جرش: "يعني بشكل عام في عنا ثقافة العيب أو ثقافة إخفاء الإعاقة لدى الشخص، لكن إخفاء البنات يكون أكثر من الذكور."

6.3.2 الآثار النفسية

يؤكد مدير أحد المدارس الحكومية بجرش أهمية الاهتمام بالحالة النفسية للأطفال من ذوي الإعاقة، ومدى تأثيرها عليه في المستقبل، حيث يقول: "إذا ما تم احتواءه وعلاج الوضع يلي عنده ممكن ينعكس عليه ويعمل عنده عقدة وإحباط." تعرض الطلبة من ذوي الإعاقة للتنمر والرفض من أقرانهم ومعلميهم وأفراد مجتمعاتهم، وعدم شعورهم في حصولهم على حقهم في التعليم وحقوقهم كاملةً، ينعكس على أوضاعهم النفسية من خلال الشعور بالعجز والنقص والتهميش، والشعور بالحزن والقلق حول المستقبل والخوف من الانخراط في المجتمع والحد على أفرادهم. ذلك الصراع الداخلي والذي قد يؤدي في كثير من الأحيان إلى الدخول في حالة من الاكتئاب والاضطراب والقلق وسيُضيف لهم شكل جديد من الإعاقة وهي

الإعاقة النفسية،²¹ يظهر ذلك في قول أحد الأمهات: "صار عند ابني شغلة، بس أكبر بدي أنتقم من الأستاذ،" وأضافت والدته أخرى: "ابني يقول أنا ساكت عشانك، والله لأضربهم لو بصير عمري 100 سنة."

7 الخيارات والبدائل

بناءً على ما سبق، توصلت الورقة إلى عدد من التوصيات التي تهدف إلى تحسين أوضاع المدارس وتحديدًا المدارس الحكومية بما يتناسب مع احتياجات الطلبة من ذوي الإعاقة وبما يضمن حصولهم على حقهم بالتعليم بشكل كامل.

أولاً: تنفيذ التشريعات القانونية الخاصة بتعليم الأشخاص من ذوي الإعاقة بالتعاون بين المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص من ذوي الإعاقة ووزارة التربية والتعليم.

الهدف: تفعيل البنود القانونية وتحديدًا رقم (17) و(18) من قانون حقوق الأشخاص من ذوي الإعاقة رقم 20 لعام 2017.

البرامج:

- توسيع نطاق التهيئة البيئية للمدارس الحكومية في محافظة جرش بما يتناسب مع احتياجات الأشخاص من ذوي الإعاقة.
- تطوير محتوى المناهج الدراسية وتوفيرها بلغة برايل أو تسجيلات صوتية.
- شمولية برامج الدمج في المدارس الحكومية في الخطط التعليمية الخاصة بمحافظة جرش.
- إعداد لجنة مراقبة وتفتيش على المدارس الحكومية؛ لمتابعة أوضاع الطلبة من ذوي الإعاقة.

مزايا وفرص التوصية المقترحة:

- تعزيز استجابة المؤسسات الرسمية للانتهاكات التي تقع على حقوق الأشخاص من ذوي الإعاقة في التعليم.
- ضمان تنفيذ الحماية القانونية في تعليم الطلاب من ذوي الإعاقة.
- ضمان توفير التهيئة البيئية المناسبة لدمج الطلبة من ذوي الإعاقة في الغرف الصفية.
- ضمان حصول الطلبة من ذوي الإعاقة على المحتوى التعليمي بطريقة تتناسب مع احتياجاتهم وبالتالي حصولهم على التعليم الجيد.

تحديات تطبيق التوصية المقترحة:

- الفترة الزمنية الطويلة للتنسيق بين المؤسسات ذات العلاقة طويلة، ووضع خطة العمل للتنفيذ.

²¹ الإعاقة النفسية هي: "الإعاقة النفسية هي إعاقة دائمة أو مؤقتة في شخصية الفرد أو سلوكه تؤثر سلباً على قدرته على التكيف شخصياً والتوافق مع الآخرين"، للمزيد عبر الرابط التالي:

<https://mafahem.com/الإعاقة-النفسية/>

- تفعيل القوانين والتشريعات بشكلٍ كاملٍ يحتاج إلى فترات زمنية طويلة، حيث تحتاج إلى عدد من الخطط الرقابية الدورية التي تضمن تفعيلها بكافة المدارس ولكافة الفئات.
- التكلفة المالية المرتفعة لتوفير الترتيبات التيسيرية والتهيئة البيئية للطلبة من ذوي الإعاقة.

ثانياً: إعداد وتأهيل المعلمين في إتكتيت التعامل مع الطلبة من ذوي الإعاقة بالتعاون بين المجلس الأعلى ووزارة التربية والتعليم وأكاديمية الملكة رانيا لتدريب المعلمين ومراكز التعليم والتدريب ذات العلاقة.

الهدف: خلق بيئة صافية ذات جو آمن وصحي للطلبة من ذوي الإعاقة.

البرامج:

- إعداد برنامج لتأهيل المعلمين بما يتعلق بالطلبة من ذوي الإعاقة، مع إعداد دليل خاص بالبرنامج.
- تقديم ورش تدريبية في تدريب المعلمين في إيصال محتوى المنهاج المدرسي بالأساليب التي تتناسب مع احتياجات الطلبة من ذوي الإعاقة داخل الغرف الصفية.
- تطوير دليل خاص بالمعلمين في كيفية متابعة التحصيل المعرفي وتنمية المهارات للطلبة من ذوي الإعاقة.

مزايا وفرص التوصية المُقترحة:

- إعداد معلمين واعين بحقوق الأشخاص من ذوي الإعاقة.
- زيادة رغبة الطلبة من ذوي الإعاقة في الإقبال على التعليم.
- تنفيذ التوصية لا يحتاج لفترة زمنية طويلة أو مبالغ مالية كبيرة.

تحديات تطبيق التوصية المُقترحة:

- إيمان المعلمين بقضية الأشخاص من ذوي الإعاقة وحقوقهم.
- قدرة المعلمين في الاعتماد والرجوع للدليل الخاص بمتابعة وتقييم الطلبة من ذوي الإعاقة.

ثالثاً: توظيف تكنولوجيا التعليم في تدريس الطلبة من ذوي الإعاقة²² بالتعاون بين المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص من ذوي الإعاقة ووزارة التربية والتعليم ووزارة الاقتصاد الرقمي والريادة.

الهدف: زيادة الدافعية عند الطلبة من ذوي الإعاقة نحو التعليم، وسهولة وصولهم إلى المعرفة.

²² للمزيد حول تكنولوجيا التعليم وأهميتها للطلبة من ذوي الإعاقة، عبر الرابط التالي:

https://www.alukah.net/books/files/book_7125/bookfile/technology.pdf

البرامج:

- إعداد خطة مالية وزمنية بين الجهات ذات العلاقة؛ لاستحداث البنية التحتية اللازمة لإدراج التكنولوجيا في قطاع التعليم.
- إعداد خطة زمنية سنوية؛ لتدريب الطلبة من ذوي الإعاقة على استخدام التقنيات التكنولوجية.
- إعداد نظام متابعة وتقييم؛ لقياس مدى فعالية الأدوات التكنولوجية المطبقة على المستوى المعرفي والتفاعلي للطلبة من ذوي الإعاقة، والعمل على تطويره بشكل مستمر بما يتناسب مع الأهداف المرجوة.

مزايا وفرص التوصية المقترحة:

- معالجة الفروق الفردية بين الطلبة من ذوي الإعاقة، والفروق الفردية التي تظهر جلياً بين الطلبة من ذوي الإعاقة مع أقرانهم.
- لا تقتصر التكنولوجيا على تسهيل التعلم والتعليم للطلبة من ذوي الإعاقة، فهي تساعد على تيسير الاتصال والتواصل للطلبة من ذوي الإعاقة.
- الأدوات التكنولوجية وتحديداً تلك التي تعتمد على الأدوات المشوقة والمسلية تُساهم في تعديل سلوك الطلبة من ذوي الإعاقة وتحسين أوضاعهم النفسية والتخفيف من شعورهم بالقلق والتوتر.

تحديات تطبيق التوصية المقترحة:

- صياغة وتصميم المحتوى التكنولوجي التعليمي بما يتناسب مع القدرات الفردية لذوي الإعاقة.
- التكاليف المالية الكبيرة اللازمة لتهيئة البنية التحتية، توفير المعدات والتجهيزات التكنولوجية، بالإضافة إلى التكاليف اللازمة لتدريب المعلمين والطلبة من ذوي الإعاقة على استخدام الأدوات التكنولوجية.
- التنسيق بين الشركاء المختصين، إلى جانب وضع الخطط وتحديد آليات التنفيذ.

رابعاً: تطوير برامج توعوية وثقافية حول أهمية التعليم للأشخاص ذوي الإعاقة بالشراكة بين المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص من ذوي الإعاقة ووزارة التعليم والتعليم ومؤسسات المجتمع المدني بما في ذلك المؤسسات الإعلامية.

الهدف: رفع الوعي والمعرفة اللازمة حول حق الأشخاص من ذوي الإعاقة في التعليم ودوره في النهوض بأوضاعهم.

البرامج:

- تطوير برنامج وطني وإعداد خطط وطنية استراتيجية قصيرة وطويلة الأمد؛ لتعزيز التحصيل العلمي للأشخاص ذوي الإعاقة والتخفيف من الأمية بين أوساطهم .
- تقديم دورات توعوية للأطفال بأهمية التعليم لهم، مع توعويتهم بحقوقهم وكيفية المطالبة بها.

- برامج إعلامية تسلط الضوء على حق وأهمية التعليم للأشخاص ذوي، بما يضمن التخفيف من الصورة النمطية المرسومة إزائهم والتأكيد كذلك على أهمية مشاركتهم في الحياة الاقتصادية، وانتقال أوضاعهم من العبء إلى الفعالية والإنتاج في المجتمع.

مزايا وفرص التوصية المقترحة:

- خلق مجتمع يؤمن بقدرات الأشخاص من ذوي الإعاقة، ويساعد في تكريس المنهج الحقوقي بعيداً عن المنهج الرعائي.
- إعداد جيل من ذوي الإعاقة واع بحقوقه وكيفية المطالبة بها.
- تعزيز الشراكات بين المؤسسات الرسمية والمجتمع المدني اتجاه حقوق الأشخاص من ذوي الإعاقة.
- لا تحتاج إلى مبالغ كبيرة للتنفيذ.

تحديات تطبيق التوصية المقترحة:

- الفترة الزمنية الطويلة في تغيير الصورة النمطية الرعائية اتجاه الأشخاص من ذوي الإعاقة.
- الفترة الزمنية الطويلة في إعداد وتطوير البرنامج الوطني ووضع الخطط وطنية ذات العلاقة في تعزيز تعليم الأشخاص ذوي الإعاقة.

ما تقدم أعلاه، يؤكد على أن البيئة المدرسية هي أحد العوامل التي تُساهم في التسرب المدرسي للطلبة من المقاعد الدراسية التي ينبغي وجودهم عليها، لينعكس ذلك على أوضاعهم التعليمية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية. لا بد من بذل المزيد من الجهود البحثية والمؤسسية والوطنية اتجاه ذلك؛ لضمان حصول الطلبة من ذوي الإعاقة على فرص التعليم الجيد وبما يُساهم في تحسين أوضاعهم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية.



www.wana.org

غرب آسيا وشمال أفريقيا

هاتف: +٩٦٢٦٥٣٤٤٧٠١ | info@wana.jo | الجمعية العلمية الملكية، ٧٠ أحمد الطراونة ، عمان، الأردن

www.wanainstitute.org